تحديد مدى توافر معايير الاعتماد الأكاديمي: دراسة حالة في الكلية التقنية الإدارية \ بغداد

م.م. يوسف عبد الإله أحمد*

المستخلص :

يسعى هذا البحث إلى تحديد مدى توافر معايير الاعتماد الأكاديمي في الكلية التقنية الإدارية \ بغداد على وفق منظور معايير وطنية ومستمدة من تقييم أداء مؤسسات هيئة التعليم التقني لتقييم معاهدها وكلياتها التقنية من اجل تقييم أداء الجهة المعنية وتعزيز ايجابياتها ومعالجة السلبيات والاختناقات لبلوغ الريادة والتميز، خاصة وان عمليات تجويد قطاع التعليم العالي تهدف إلى التحسين والتطوير المستمرين لبلوغ الأهداف المعلنة والمتوقعة وبالتالي بلوغ أعلى المستويات الممكنة في ممارساتها وعملياتها ومخرجاتها. وللوصول إلى أهداف البحث اتبع منهج دراسة الحالة، وتم العمل على استخدام عدد من الأدوات منها قائمة فحص لقياس مستوى معايير الاعتماد في الكلية المبحوثة والمقابلات الشخصية، والاعتماد على تشكيلة من الأساليب الإحصائية في التحليل وهي التكرارات، الوسط الحسابي المرجح، النسبة المئوية، وحجم الفجوة. وقد افرز عرض وتحليل نتائج البحث عن جملة من الاستنتاجات وأهمها تأمين الحرية الأكاديمية والموارد والدعم المادي الضروري للباحثين لتشجيع وحث الملاك التدريسي لانجاز بحث واحد على الأقل، والتوسع في برامج الدراسات العليا والبعثات خاصة التي تلبي الأولويات وتتلاءم مع المستجدات العلمية والتكنولوجية. وخلص البحث الى تقديم بغض التوصيات منها ضرورة إجراء تقويمات ذاتية بصورة دورية داخل الكلية مما يساعد على تعزيز نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف للارتقاء بمستوى التعليم والتعلم في الكلية وتنفيذاً لخطط وزارة التعليم العالي.

Abstract

This research seeks to determine the availability of accreditation standards of academic accreditation in the technical college business Baghdad, according to the perspective of national standards and are derived from the evaluation of the performance of the technical education to assess the institutes and colleges technique in order to evaluate the performance of the concerned party and promote positives and handling the negatives and bottlenecks to achieve leadership and excellence, especially that of improving the higher education sector aimed at continuous improvement and development to achieve the stated objectives and expected and thus achieve the highest possible levels in the practices and operations and outputs. To reach the objectives of the research follow the approach to the case study, has been working on the use of a number of tools including Checklist to measure the level of accreditation standards in college surveyed and personal interviews, relying on a variety of statistical methods in the analysis of the frequency, the arithmetic mean weighted, percentage ratios, The size of the gap. Has separated the presentation and analysis of results for a number of conclusions, the most important of securing academic freedom, resources and

* الكلية التقنية الادارية / بغداد .

مقبول للنشر بتأريخ 2013/8/1

financial support necessary for researchers to encourage urged landlords teaching to complete the search and at least one, and the expansion of graduate programs and missions, especially those that meet the priorities and fit in with the latest scientific and technological development. The research found to submit no recommendations, including the need for self calendars periodically within the college, which helps to enhance the strengths and address the weaknesses to improve the quality of teaching and learning in college and implementation of the plans of the Ministry of Higher Education.

المقدمة

يعد التعليم الجامعي في ظل مجتمع المعرفة من أهم مراحل التعليم التي تعمل على إعداد الملاكات العلمية المدربة والمؤهلة لقيادة مؤسسات المجتمع. وهذا ما جعل مختلف المجتمعات المتقدمة والنامية على السواء، تجعل التعليم الجامعي في أعلى سلم أولوياتها، مع الأخذ بعين الاعتبار الفارق في درجة ذلك الاهتمام بين المجتمعات المتقدمة والنامية.

فالتعليم الجامعي في العراق شهد تطوراً كبيراً تمثل في زيادة عدد الكليات في القطاعين العام والخاص وازدياد عدد الطلبة الملتحقين بالتعليم الجامعي، إلا أن هذا التوسع لم يقابله تحسن في مستوى الخريجين، وهذا قد ينتج عن ضعف كفاءته الداخلية والخارجية، والتفكير التقليدي المستمر، وعدم التجديد والابتكار، وضعف البحث العلمي، وعدم القدرة على مسايرة التقدم العلمي والتكنولوجي، فضلاً عن عدم قدرة مناهجة على تلبية احتياجات سوق العمل، لذلك فإن الاهتمام بجودة نظام التعليم الجامعي بكافة عناصره يمثل أهمية قصوى ينبغي على الإدارة الجامعية أن تعيرها جل اهتمامها، لهذا يحظى موضوع الجودة بأهتمام كبير في عملية إصلاح التعليم، فأصبح المجتمع الدولي ينظر إلى الجودة والإصلاح في التعليم على أنهما وجهان لعملة واحدة. لذلك صار السعي وراء تحقيق الجودة في المؤسسات التعليمية مطلباً ضرورياً، يستلزم تطبيق معايير الاعتماد وحسب تخصصات أقسام المؤسسات التعليمية. واستناداً إلى ذلك جاء هذا البحث للتعرف على مدى توافرمعايير الاعتماد الأكاديمي في الكلية التقنية الإدارية \ بغداد.

وانطلق البحث من مشكلة أساسية ما هو واقع حال تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي في الكلية المبحوثة. وانطلاقاً من الجانب العملي فقد توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها تأمين الحرية الأكاديمية والموارد والدعم المادي الضروري للباحثين لتشجيع وحث الملاك التدريسي انجاز بحث واحد على الأقل خلال العام الدراسي، والتوسع في برامج الدراسات العليا والبعثات، خاصة التي تلبي الأولويات وتتلاءم مع المستجدات العلمية والتكنولوجية. واوصى البحث بضرورة إجراء تقويمات ذاتية بصورة دورية داخل الكلية مما يساعد على تعزيز نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف للارتقاء بمستوى التعليم والتعلم في الكلية وتنفيذاً لخطط وزارة التعليم العالي.

ولغرض الإحاطة بالموضوع فقد تم تقسيم البحث إلى خمسة مباحث، يختص الأول منه بمنهجية البحث التي تناولت مشكلته، أهدافه البحث، أهميته، حدود البحث، والأساليب الإحصائية المستخدمة، في حين يتناول المبحث الثاني بعض الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث العربية والأجنبية، أما المبحث الثالث فقد ركز على التعرف بموضوع الاعتماد الأكاديمي. ويأتي المبحث الرابع ليؤطر الجانب العملي بعرض وتحليل نتائج مستويات تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي في الكلية المبحوثة، ويختتم المبحث الخامس بجملة من الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات.

المبحث الأول
منهجية البحث

1- مشكلة البحث

في ظل التغيرات المعاصرة، تعرضت بيئة التعليم الجامعي لبعض التحديات التي دعت بالضرورة إلى التأكيد على موضوع الاعتماد الأكاديمي، وأن قياس أداء هذه المؤسسات العلمية والبحثية وتتبُّع مؤشرات الجودة الموجودة فيها يزيد من صعوبة المهمة، والذي يرجع الي ضعف مستوى المعايير الأكاديمية المطبقة نتيجة للتوسع الكبير فيه، وكذلك لعدم قدرته علي توفير المخرجات الكمية والكيفية التي يتطلبها سوق العمل، وانخفاض الدعم والتمويل الحكومي للتعليم الجامعي الخاص؛ نتيجة للأزمات المالية، وتزايد الاتجاه نحو المحاسبة العامة للمؤسسات وزيادة التنافس بين مؤسسات التعليم الجامعي ونمو البرامج الأكاديمية الموجهة للسوق مما دعا إلى ضرورة توافر حد أدنى من معايير الجودة في مؤسسات التعليم الجامعي؛ لمواجهة هذه

التحديات. ومن هنا فإن الأمر يتطلب ضرورة اعتماد معايير مرنة تهدف إلى ضمان تحقيق جودة التعليم الجامعي والارتقاء بمستوياتها إلى الأفضل. وتندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الآتية:-

أ- ما المقصود بالاعتماد الأكاديمي وأنواعه ومحاوره؟
ب- ما هو واقع حال تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي في الكلية التقنية الإدارية / بغداد؟
ت- ما مستوى الفجوة بين نظام الجودة المتبع في الكلية المبحوثة ومتطلبات تحقيق الاعتماد الأكاديمي؟

2- أهداف البحث

انسجاماً مع مشكلة البحث، يرمي البحث إلى بلوغ الأهداف الآتية:-

أ- تقديم أطاراً نظرياً لمفهوم الاعتماد الأكاديمي وأنواعه ومحاوره.
ب- الوقوف على مستوى تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي التي تطبقها الكلية التقنية الإدارية \ بغداد.
ت- تحديد مقدار الفجوة بين واقع تطبيق معايير الاعتماد الاكاديمي في الكلية المبحوثة وما ينبغي أن يكون عليه في ضوء المعايير المعتمدة.
ث- محاولة النهوض بواقع الجودة من خلال تشخيص مواطن الضعف في أبعاد الاعتماد الأكاديمي و وضع تصور حول تطويرها من خلال، التوصل إلى بعض التوصيات لتطوير مستوى جودة التعليم في أداء الكلية المبحوثة لتصبح أكثر قدرة على تخريج طلبة مزودين بمؤهلات أكاديمية وتطبيقية التي تنسجم مع الاحتياجات الحالية والمستقبلية للمجتمع.

3- أهمية البحث

تبرز أهمية البحث من خلال النقاط الآتية:

أ- تناول البحث لموضوع الاعتماد الأكاديمي وهو من المواضيع المهمة في تطوير العمل في المؤسسات التعليم العالي.
ب- مساندة الإدارة والعاملين في الكلية، للمشاركة والاطلاع على نتائج هذا البحث التي تساعدهم على التعرف على نقاط القوة والضعف التي تصاحب الحصول على الاعتماد الأكاديمي.
ت- يمكن أن تستفيد من هذا البحث كل الجهات المعنية بتطوير مؤسسات التعليم العالي في وزارة التعليم العالي.
ث- يعد البحث تقيماً أولياً (Primary-Assessment) للخدمة التعليمية وهو يمثل خطوة جوهرية صوب إمكانية تأهيل الكلية التقنية الإدارية \ بغداد (عينة البحث) للتدقيق من جهة خارجية معتمدة لغرض التسجيل لمنح شهادة الاعتماد الأكاديمي.

4- حدود البحث

أ- الحدود الزمانية: إن مدة إعداد البحث في الكلية التقنية الإدارية / بغداد، بدأت بالزيارات الأولية لتشخيص مشكلة البحث، ومقابلة معاونو العميد والمدراء الشعب والوحدات وتدارس آرائهم ومقترحاتهم حول البحث، وأهدافه، ومتغيراته للمدة من 2012/12/17 ولغاية 2013/4/1.

ب- الحدود المكانية: تم اختيار الكلية التقنية الإدارية / بغداد، وهي إحدى تشكيلات هيئة التعليم التقني في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، تأسست في عام 1999 والكائنة في باب المعظم خلف معهد الإدارة والمكتبة المركزية، وتضم الكلية أربعة أقسام علمية:-

1. قسم تقنيات إدارة العمليات.
2. قسم التقنيات المالية والمحاسبية.
3. قسم تقنيات المعلوماتية.
4. قسم تقنيات إدارة الجودة الشاملة.

وقد اختيرت الكلية من بين عدد من الكليات والجامعات التي زارها الباحث لتطبيق البحث باعتماد منهج دراسة الحالة وذلك كونها تمتلك بعض مقومات الاعتماد وسعي الكلية إلى تنفيذ توجيهات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي \ هيئة التعليم التقني بتطبيق نظام الاعتماد الأكاديمي، خصوصاً بعد حصول الكلية على المرتبة الثالثة على عموم كليات هيئة التعليم التقني في العراق في نتائج التقويم للعام الدراسي 2010-2011 مما شجع على اختيارها ميداناً لإجراء البحث لغرض تقويم الاعتماد الأكاديمي المطبق فيها.

5- منهج البحث

يستخدم البحث دراسة الحالة منهج البحث الوصفي نظراً لملائمته لطبيعتها ومتطلباتها.

6- أساليب جمع البيانات

جرى استخدام عدة مصادر في جمع البيانات الضرورية لإتمام الجانب العملي من الدراسة والتي تمثلت بالآتي:-

أ- الجانب النظري:- اعتمد الجانب النظري من البحث على ما متوافر من المراجع والأدبيات العربية والأجنبية من كتب ودوريات وكذلك من التصفح في شبكة المعلومات الدولية (Internet) فضلاً عن الرسائل الجامعية التي أتيح للباحث الاطلاع عليها والتي ساعدت في أغناء هذا الجانب.

ب- الجانب العملي (الميداني) : جمعت البيانات والمعلومات في هذا الجانب من خلال :-

1. اعتماد قائمة الفحص (Check Lists): والتي تعد أداة رئيسة لجمع البيانات وتحليلها، إذ يتم اعتماد ما يعرف بقوائم فحص تحليل الفجوة (Gap analysis check Lists) والتي تهدف إلى تشخيص الفجوة القائمة بين الواقع الفعلي في منظمة ما وبين المتطلبات الاعتماد الأكاديمي القياسية الواردة (الخطيب، سمير كامل، 2010، دليل تطبيق معايير الجودة في المنظمة التعليمية للحصول على شهادة الاعتماد) والمعتمد من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. وقد تضمنت استمارة الفحص (62) فقرة موزعة كالآتي :
   أ. المحور الأول: محور التدريس وتضمنت (25) فقرة .
   ب. المحور الثاني: محور الطلبة وتضمنت (19) فقرة .
   ت. المحور الثالث: المنهج الدراسي وتضمنت (10) فقرة .
   ث. المحور الرابع: المستلزمات المادية وتضمنت (18) فقرة .
2. المعايشة الميدانية للباحث بصفته أحد أعضاء الهيئة التدريسية في الكلية عينة البحث والتي ساهمت في استيعاب الواقع الفعلي وتقصي الحقائق ذات الصلة بمستوى مطابقة التنفيذ الفعلي لمتطلبات الاعتماد الأكاديمي في الكلية مقارنة بالمعايير القياسية.
3. الوثائق وسجلات الرسمية والنشرات والتقارير والإحصاءات: التي حرص الباحث الإطلاع عليها والمتمثلة بقاعدة بيانات الملاك التدريسي والفني والإداري التي ترفع دورياً إلى قسم ضمان الجودة والأداء الجامعي في هيئة التعليم التقني ومن ثم إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دليل الطالب، مطويات ومنشورات الكلية، الإحصاء الجامعي لعام 2012-2013، الخطة العلمية 2012-2013، سجلات التوصيف الوظيفي وسجلات المسؤوليات والصلاحيات لرؤساء الأقسام، وملف التقويم الجامعي للكلية موقع البحث والتي تم التعرف من خلالها على مدى توافر المحاور التي تقدمها الكلية، وذلك لبناء الأرضية التي تساعد في بلوغ غايات البحث.
4. المقابلات الشخصية: يستخدم منهج دراسة الحالة فضلاً عن جميع البيانات والمعلومات عن الحالة المبحوثة والبحث والتقصي عن المشاكل والأسباب، الأمر الذي استدعى القيام بإجراء المناقشات والحوارات مع بعض المسؤولين لإغناء الجانب العملي والحصول على البيانات غير المتاحة ويظهر في أدناه أهم المقابلات التي أجراها الباحث، وقد شملت المقابلات:-
   - مدير شعبة ضمان الجودة والأداء الجامعي في الكلية.
   - معاون العميد للشؤون الدراسات العليا.
   - معاون العميد لشؤون الطلبة.
   - رئيسة قسم تقنيات إدارة الجودة الشاملة.
   - رئيسة قسم تقنيات العمليات.
   - مدير الوحدة العلمية.

7- أدوات تحليل البيانات

من اجل ترجمة الإجابات عن أسئلة قوائم الفحص إلى تعابير كمية والحصول على دقة اكبر في تحليل البيانات الواردة فيها تم استخدام مقياس سباعي، وذلك لقياس مدى مطابقة التنفيذ الفعلي للمتطلبات الواردة في قوائم الفحص من خلال تخصيص وزن محدد لكل فقرة من فقرات المقياس وكما موضح في الجدول (1) وقد تم استخدام الأدوات الإحصائية الآتية:-

جدول (1)

المقياس السباعي لمدى (درجة) المطابقة مع المواصفة القياسية

ت	فقرات المقياس	وزن الفقرة (درجة)
1	منفذ كلياً موثق كلياً	6
2	منفذ كلياً موثق جزئياً	5
3	منفذ كلياً غير موثق	4
4	منفذ جزئياً موثق كلياً	3
5	منفذ جزئياً موثق جزئياً	2
6	منفذ جزئياً غير موثق	1
7	غير منفذ غير موثق	0

المصدر: الخطيب، سمير كامل، (2010)، دليل تطبيق معايير الجودة في المنظمة التعليمية للحصول على

شهادة الاعتماد، هيئة التعليم التقني.

وقد تم اعتماد المعايير الكمية للإجابات الواردة في قوائم الفحص للتعرف إلى النتائج وتشمل هذه المعايير كل من الآتي :

أ- المعدل التقريبي لمدى المطابقة مع متطلبات الاعتماد الأكاديمي في الكلية التقنية الإدارية / بغداد باستخدام الوسط الحسابي المرجح (Weighted mean) من خلال أحتساب قيم التكرارات لكل قائمة من قوائم الفحص وبحسب المعادلة الآتية :

$$\text{الوسط الحسابي} = \frac{\text{مجموع (الأوزان x تكراراتها)}}{\text{مجموع التكرارات}}$$

ب- النسبة المئوية لمدى مطابقة التنفيذ الفعلي للمتطلب من قبل الكلية مع متطلبات الاعتماد (أي تحديد نسبة التطبيق) وبحسب المعادلة الآتية :

$$\text{النسبة المئوية لمدى المطابقة} = \frac{\text{مجموع (الأوزان x تكراراتها)}}{\text{مجموع التكرارات x أعلى وزن في المقياس}}$$

إذ أن أعلى وزن في المقياس السباعي هو (6) درجات ويمثل حالة المطابقة التامة مع متطلبات المواصفة القياسية .

ت- إن حجم الفجوة يمكن احتسابه من خلال طرح النسبة المئوية لمدى المطابقة من الرقم (1) وكالآتي : حجم الفجوة لكل قائمة فحص = 1- النسبة المئوية لمدى المطابقة المعدل الإجمالي والنسبة المئوية الإجمالية لمدى مطابقة التنفيذ الفعلي للمتطلبات في الكلية التقنية الإدارية/بغداد ومقارنتها بالمواصفة القياسية بعد استعراض سلسلة درجات التقويم الفعلية لكل متطلب من تلك المتطلبات التي تمثل النتائج المستحصل عليها من قوائم الفحص لكل من الوسط الحسابي المرجح (المعدل) والنسبة.

المبحث الثاني
دراسات سابقة

يتضمن المبحث الحالي بعض الدراسات السابقة (العربية والأجنبية)، وقد تناولت هذه الدراسات الاعتماد في المؤسسات التعليمية بأسلوب يتلاءم مع واقع عينة البحث التي طبق فيها هذا البحث. وسيتم في أدناه استعراض أهم الفقرات التي تناولتها المشاكل التي دفعت لتناول هذه المواضيع والوسائل الإحصائية المستعملة فيها و أبرز النتائج التي توصلت لها وأخيراً أهم التوصيات.

1- دراسة الهلالي و السيد، 2009

عنوان البحث	معايير الاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي النوعي: دراسة حالة للواقع والمأمول بكلية التربية النوعية بالمنصورة.
مشكلة الدراسة	الأهمية المتزايدة لموضوع الاعتماد في التعليم لحصول الجامعات على جوائز و تحديد مستويات التطابق، و تقديم تعريف للاعتماد و استكشاف تطوره التاريخي في المملكة المتحدة.
الوسائل الإحصائية	الوسط الحسابي المرجح، الانحراف المعياري، النسبة المئوية، والتكرارات، اختبار(t).
أبرز الاستنتاجات	وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين درجة التوافر كواقع ودرجة الأهمية كمأمول في محوري القدرة المؤسسية والفاعلية التعليمية لصالح درجة الأهمية كمأمول.
أبرز التوصيات	الاستفادة من تجرب وخبرات بعض الدول الرائدة في مجال الاعتماد وفي ضوء الوقع والمأمول في المجتمع العربي للوقوف على معايير الاعتماد المناسبة لوضع نظام لضمان الجودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي.

2- الثقفي، 2009

عنوان البحث	مدى مناسبة وتوافر بعض معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في أقسام الرياضيات بكليات العلوم في الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلاب
مشكلة الدراسة	ما مدى مناسبة وتوافر بعض معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في أقسام الرياضيات بكليات العلوم في الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلاب؟
الوسائل الإحصائية	التكرارات، الوسط الحسابي المرجح، النسبة المؤوية، حجم الفجوة.
أبرز الاستنتاجات	جميع معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة للبرنامج التعليمي والبيئة التعليمية مناسبة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لدرجة مناسبة معايير الاعتماد الأكاديمي للبرنامج التعليمي والبيئة التعليمية على درجة عالية، ودرجة مناسبة معايير ضمان الجودة للبرنامج التعليمي والبيئة التعليمية على درجة عالية.
أبرز التوصيات	دعم أقسام الرياضيات بالموارد المادية والمالية لتحسين البيئة التعليمية بها.

	تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس المهنية والعلمية

3- دراسة حافظ، 2011

عنوان البحث	تصميم نظام لضمان الجودة والاعتماد في التعليم العالي: دراسة حالة في ديوان وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مع برنامج مقترح
مشكلة الدراسة	الصعوبات التي تواجهها تشكيلات التعليم العالي (الأقسام العلمية، و الكليات و المعاهد، و الجامعات) في أداء مهماتها المرتبطة بضرورات تحقيق وضمان الجودة لأطراف العملية التعليمية (الطالب، و التدريسي، و المنهج)، التي تتصف بتنوع وتعدد و تعقّد مهماتها.
الوسائل الإحصائية	التكرارات، الوسط الحسابي المرجح، النسبة المؤوية، حجم الفجوة.
أبرز الاستنتاجات	ضعف في توجهات الجودة و الاعتماد في كليات جامعة السليمانية لان وزارة التعليم في إقليم كردستان لم تتبنى متطلبات الاعتماد بعد.
أبرز التوصيات	أنشاء هيئة الجودة والاعتماد الأكاديمي ككيان مستقل يتولى مهمات الإشراف و المتابعة لتطبيق متطلبات إدارة الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعات العراقية الرسمية والأهلية، باستخدام الآليات الإدارية الملائمة، التي تتمتع بالاستقلالية المالية والإدارية.

4- دراسة Vroege, 2006

عنوان البحث	تحسين فاعلية الاعتماد: بحث تطبيقي على اعتماد معهد راد فور Improving the effectiveness of accreditation: A practical research at the Raad voor Accreditatie Counsel
مشكلة الدراسة	ما هو واقع حال عمليات التشغيل الحالية في معهد راد فور وكيف تتم الإجراءات التصحيحية التي تقيمها هيئات الاعتماد لحالات عدم المطابقة من اجل تحسين فاعلية الأداء.
الوسائل الإحصائية	التكرارات، الوسط الحسابي المرجح، النسبة المؤوية، حجم الفجوة.
أبرز الاستنتاجات	*وجود نقاط ضعف في عملية المراجعة الداخلية في تشخيص ومعالجة حالات عدم المطبقة مما يؤثر سلباً على أداء المعهد في تحسين فاعليته وذلك نتيجة لاختلاف كيفية تقييم البيانات. *يتم قياس فاعلية الاعتماد من خلال تكرار حالات عدم المطابقة مع معايير هيئات الاعتماد، والتي يجب أن يكون التكرار منخفض من اجل تحسين نظام الجودة، ويبين التحليل هناك نسبة عالية من حالات عدم المطابقة ما يقترب من 50% يتكرر في المعهد المبحوث، وبالتالي إلى حالة التقييم المقبل، بعد عام واحد.
أبرز التوصيات	*التركيز على العناصر الحرجة لحالات عدم المطابقة والتي تشكل نقاط الضعف في المعهد من خلال تقليل المراجعة الداخلية على العناصر التي تقترب من الصفر لحالة عدم المطابقة و الاهتمام بالضروريات التي تشكل تهديداً على تحسين فاعلية الاعتماد. * التركيز على الإجراءات التي يتم اتخاذها في عملية تطبيق معايير الاعتماد المأخوذة من الهيئات لتخفيض من فعاليات الإجراءات التصحيحية.

5- دراسة Hodge, 2010

عنوان البحث	اعتماد مدارس الأعمال: دراسة حالة متعددة التفسير لتحفيزهم ACCREDITATION OF BUSINESS SCHOOLS: AN EXPLANATORY MULTIPLE-CASE STUDY OF THEIR MOTIVATIONS
مشكلة الدراسة	ما هي الدوافع لكليات أو مدارس إدارة الأعمال في التعليم العالي إلى طلب الاعتماد الدولي من ثلاثة هيئات اعتماد الرئيسية، AACSB الدولية، EFMD, AMBA.
الوسائل الإحصائية	التكرارات، الوسط الحسابي المرجح، النسبة المؤوية، حجم الفجوة.
أبرز الاستنتاجات	أن كليات إدارة الأعمال تسعى إلى الاعتماد من أجل تحقيق منافع شرعية من خلال توفير إشارات إلى السوق فيما يتعلق بجودتها بدلا من مزايا الأداء، والتي ينظر إليها كفوائد غير الملموسة والتي هي أكثر أهمية من التكاليف المترتبة على تحقيق الاعتماد في المستوى الدولي.
أبرز التوصيات	توفير البيانات الكافية للموازنة بين الكلفة والمنفقة على الحصول على الاعتماد الدولي وتقديرات المنافع بطريقة قابلة للقياس.

أولاً: مناقشة الجهود المعرفية السابقة

يمكن تلخيص نقاط الاستفادة من الدراسات السابقة بما يأتي:

1. **أوضحت الدراسات السابقة وبشكل جلي أهمية الاعتماد الأكاديمي والدور الذي يمكن أن يلعبه في تحسين الأداء.**
2. **أشرت الدراسات السابقة العربية ضعف الاهتمام بموضوع الاعتماد الأكاديمي سواء بالجانب النظري أو الجانب التطبيقي له، بالأخص على مستوى الأدبيات العربية.**
3. **إن ما أكدته الدراسات السابقة هو ضرورة توجه المؤسسات التعليمية إلى تحقيق التميز بالاعتماد التي تقود إلى التحديد الدقيق للعوامل التي تقود إلى النجاح.**

4. تباينت الدراسات السابقة من حيث أهدافها، مجموعة سعت إلى تطبيق وقياس مدى تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي. أما المجموعة الثانية ركزت على الفوائد التي تجنيها المنظمات من عملية التطبيق ومدى انعكاسها على أداءها.

ثانياً: مجالات الاستفادة من الدراسات السابقة

لقد جاء البحث الحالية في إطارها العام مكملة للجهود البحثية السابقة التي تم استعراضها وبشكل عام يمكن القول أن أوجه الاستفادة منها يتمثل بالآتي:

1- المساهمة في التعرف على أهم المصادر والمراجع والمواقع الإلكترونية التي لم يتسنى للباحث معرفتها والاطلاع عليها من قبل والتي تتعلق وتتناول متغيرات البحث الحالي.
2- أفادت الدراسات السابقة الباحث في تحديد توجهات البحث الحالي وتحديد الخطوط العامة للجانب التطبيقي، بشكل يتلاءم مع واقع التعليم العالي في العراق.
3- تأطير الجانب النظري لها من خلال التعرف على بعض المصادر والبحوث والدراسات التي لها علاقة بالخلفية النظرية للبحث الحالي.
4- أسهمت في البناء النظري للبحث الحالي، إذ أن اغلب هذه الجهود المعرفية تعرض مراجعة نظرية فكرية لفلسفة وأراء وأفكار الباحثين للمتغيرات التي تدرسها.
5- الإفادة من أهم المقاييس والمؤشرات أو الوسائل الإحصائية المستعملة في الحصول على البيانات وتحليلها.
6- الاطلاع على الدراسات السابقة ومعرفة النتائج التي توصلت قد ساعدت البحث الحالي في البحث والتقصي في الجوانب التي لم تتناولها هذه الدراسات.

ثالثاً: موقع البحث الحالي من الدراسات السابقة (مجالات تميزها)

1- ما يميز البحث الحالي عن غيره من البحوث المطروحة هو أنهُ أجري في بيئة عراقية، تعد فتية في مجالات تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي، مقارنة بما توصلت إليه مثيلاتها في دول العالم العربي والغربي، وفي ميدان بحثي خصب ومؤهل لإجراء مثل هذه الدراسات التعليم العالي.
2- تناول الباحث الكلية التقنية الإدارية / بغداد مجتمعا لتطبيق البحث ويظهر بأن هذه الكلية لم تحظ بالبحث كثيراً من لدن الدراسات السابقة حسب علم الباحث على الرغم من أهمية هذا المرفق الأكاديمي والحيوي وما يتمتع به ميزات علمية بين تشكيلات الهيئة اذ احتل المرتبة الأولى للعام 2009-2010 والمرتبة الثالثة في عام 2010-2011.

المبحث الثالث
الإطار النظري

أولاً: مفهوم الاعتماد الأكاديمي:

فالاعتماد لغوياً يعنى"الثقة"، واعتمد الشيء أي وافق عليه، ويعني المصطلح باللغة الإنجليزية Accreditation إقرار، أو قبول بمعنى الموافقة لجهة أو مؤسسة تعليمية بالقيام بنشاطات تعليمية، بعد أن توافرت لها المعايير الواجب توافرها للقيام بمثل هذه المهمات، أو بمعنى إعطاء "تقييم للمؤسسة"، مما يترتب عليه إعطاء حكم حول أهلية وكفاءة هذه المؤسسة (الدليمي والسامرائي، 2011: 13).

فمصطلح الاعتماد من المصطلحات الحديثة، وقد بدأ استخدامه نتيجة لشيوع استخدام مفاهيم الجودة في المؤسسات التعليمية (Hodge, 2010: 12)، وهناك تعريفات كثيرة للاعتماد الأكاديمي منها:-

وقد عرف (الحاج وآخرون) الاعتماد الأكاديمي بأنها "مجموعة الإجراءات والعمليات التي تقوم بها هيئة الاعتماد من اجل أن تتأكد من أن المؤسسة قد تحققت فيها شروط ومواصفات الجودة المعتمدة لدى مؤسسات التقويم، وان برامجها تتوافق مع المعايير المعلنة والمعتمدة وان لديها أنظمة قائمة لضمان الجودة والتحسين المستمر لأنشطتها الأكاديمية وفقا للضوابط المعلنة التي ينشرها المكتب" (الحاج وآخرون، 2008: 10).

في حين يعرفها (الشربيني، 2009) بأنها "عملية قياس وتعزيز للجودة تتم من خلال عملية مراجعة تطوعية يقوم بها فريق من النظراء ويتم بواسطتها الاعتراف بمؤسسة تعليمية أو برنامج تعليمي بناء على معايير معينة متفق عليها مسبقاً" (الهلالي والسيد، 2009: 5).

أما (National Quality Assurance and Accreditation) فقد عرفتها بأنها "نشاط مؤسسي علمي موجه نحو النهوض والارتقاء بمستوى مؤسسات التعليم والبرامج الدراسية وهو أداة فعالة ومؤثرة لضمان جودة العملية التعليمية ومخرجاتها واستمرارية تطويرها" (National Quality Assurance and Accreditation, 2004: 53)

ويشير (الحاج وآخرون) بأنها "رتبة أكاديمية أو وضع أكاديمي علمي يمنح للمؤسسة أو البرنامج الأكاديمي مقابل استيفاء المؤسسة معايير الجودة الوطنية او العربية أو الدولية وفق ما يتفق علية مع مؤسسات التقويم التربوية، ويعد الاعتماد خطوة أساسية للسير نحو التميز في أطار توافقها مع أفضل المعايير العالمية المعروفة، وتيسير سبل الاعتراف بها من قبل الأوساط الأكاديمية والمهنية الدولية والقدرة على التنافس مع زميلاتها" (الحاج وآخرون، 2008: 22).

في حين يشير (Nauta et al.) بأنها "تلك العملية المنهجية التي تهدف إلى تمكين المؤسسات التعليمية من الحصول على صفة متميزة، وهوية معترف بها محلياً ودولياً والتي تعكس بوضوح نجاحها في تطبيق استراتيجيات وسياسات وإجراءات فعالة لتحسين الجودة في عملياتها وأنشطتها ومخرجاتها بما يقابل أو يفوق توقعات المستفيدين النهائيين ويحقق مستويات عالية من رضائهم" (Nauta et al., 2004: 5).

وفي ضوء هذه التعريفات واستنادا إلى ما ورد من تعاريف أو مفاهيم للاعتماد لأكاديمي يمكن استنتاج المضامين الآتية لهذا المصطلح وهي (Avenue, 2003: 11) (الدليمي والسامرائي، 13: 2011):-

1. إن الاعتماد يتم وفق مجموعة من المعايير المعدة لذلك مسبقا تضمن قدراً متفقاً علية من الجودة.
2. أن هناك جهات خاصة مسؤولة عن منح الاعتماد.
3. أن الاعتماد يقيس كفاءة المؤسسات التعليمية من الناحيتين الإدارية والأكاديمية.
4. أن الاعتماد عبارة عن عملية تقويم مستمر لما هو قائم.
5. الاعتماد لا يهدف إلى تصنيف أو ترتيب Ranking المؤسسات التعليمية.
6. يعد حافزاً على الارتقاء بالعملية التعليمية ككل ومبعث على اطمئنان المجتمع لخريجي هذه المؤسسة وليس حجراً على الحرية الأكاديمية.
7. أنه ضمان الجودة واستمرار تحسين المؤسسة التعليمية وبرامجها بشكل منتظم.
8. يمكن أن يتم الاعتماد على مستوى المؤسسة أو على مستوى برنامج دراسي.

فالاعتماد يضمن للمؤسسات التعليمية الحفاظ على سمعتها المحلية والدولية ، وتحسين جودة عملياتها ومخرجاتها، مما يؤكد مصداقيتها واحترامها والثقة بها من قبل المجتمع والمؤسسات والهيئات المحلية والعالمية. وفي ضوء ما تقدم، يمكن تعريف الاعتماد الأكاديمي وفق رأي الباحث بأنها "عملية تقويم تخضع لها المؤسسة أو احد برامجها بمبادرة طوعية منها، وتقوم بعملية إحدى هيئات الاعتماد استناداً إلى معايير محددة مسبقاً لهذا الغرض ثم يتقرر وفق ذلك التقويم بأن تلك المؤسسة أو البرنامج قد استوفت بعض المعايير لتصبح بدرجة معتمدة أما محلياً أو دولياً حسب الهيئة مانحة الاعتماد.

ثانياً: أنواع الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي:

يوجد نوعان من الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم، وهما مكملان لبعضهما ولا يغني أحدهما عن الآخر وهما:

1- الاعتماد المؤسسي: Institutional Accreditation

هو اعتماد المؤسسة التعليمية ككل يُركز على تقييم أدائها وفقا لمعايير محددة حول كفاية المرافق والمصادر ويشمل ذلك العاملين بالمؤسسة وتوفير الخدمات الأكاديمية والطلابية المساندة والمناهج ومستويات انجاز الطلبة وأعضاء هيئة التدريس وغيرها من مكونات المؤسسة التعليمية (Ameen,2012: 295). فهو يركز على التقويم الشامل للخصائص المتمثلة بالسلطة القانونية والإدارية التي تحكم المؤسسة، ومدى قوة ثبات مصادر التمويل ونظام القبول والخدمات الطلابية، وفعالية المؤسسة وكفاءتها وأخيراً علاقتها بالمجتمع المستفيد من خدماتها (Hodge, 2010: 19) (مجيد والزيادات، 2008: 272).

2- الاعتماد البرامجي أو الأكاديمي: programming Accreditation

ويطلق علية أيضا الاعتماد التخصصي وقصد به تقييم أحد الجوانب أو المكونات، أو البرامج التخصصية (كالبرنامج الطبي، أو الهندسي وخلافه)، أو حتى المقررات داخل المؤسسة التعليمية والتأكد من جودتها ومدى تناسبها لمستوى الشهادة الممنوحة بما يتفق مع المعايير العالمية المحددة (Hodge, 2010: 19).

3- الاعتماد المهني: Professional Accreditation

يختص الاعتماد المهني بالاعتراف بجودة وأهلية الأشخاص لممارسة المهن المختلفة، ويركز بشكل أساس على الخريج وصلاحيته لممارسة المهنة، ويمنح هذا النوع من الاعتماد من قبل مؤسسات الاعتماد التي أعدت لهذا الغرض كالنقابات والاتحادات أو الروابط المهنية الخاصة بمهنة، كالعلوم الطبية والمحاماة والتدريس والهندسة وإدارة الأعمال (الهلالي والسيد، 2009: 344).

والواقع أنه يوجد ارتباط وثيق بين أنواع الاعتماد الثلاثة، كما يوجد نوع من التداخل والتكامل، إذ أن كلاً منهم يهدف إلى تحقيق الجودة والتميز للوصول إلى المستويات المعيارية أو العالمية، كما أنه يصعب تحقيق الاعتماد المهني في غياب الاعتماد المؤسسي البرامجي، فاعتماد البرامجي والمؤسسي مطلب أساي وضروري وسابق لتطبيق الاعتماد المهني (CHEA, 2002: 1).

ثالثاً: أهمية الاعتماد الأكاديمي

تكمن أهمية الاعتماد الأكاديمي في كونها وسيلة مهمة لإثبات مكانة وسمعة المؤسسة التعليمية مما يحفز الراغبين على الالتحاق بها أو التعامل معها من الطلبة وأصحاب الأعمال، و المؤسسات الاقتصادية، والمستثمرين، أو الرأي العام والمؤسسات الحكومية، وغيرهم (مجيد والزيادات، 2008: 273) (Vroege, 2006: 17) (Middle State Association of Colleges and Schools, : 5) (Lewis, 2009:2-3) بأن أهمية الاعتماد الأكاديمي يمكن تلخيصها في الآتي:-

1- معترف بها دولياً وسهولة الحصول على تراخيص والمشاركة في المؤتمرات، والمنافسة في الحصول على فرص القبول و الانتقال بين الجامعات الأخرى في كافة دول العالم.
2- التحّقق من أن المؤسسة أو البرنامج يحقق معايير الجودة المحددة.
3- مساعدة المؤسسات التعليمية في تحديد المقررات التي يمكن معادلتها بين المؤسسات وبعضها بعضا.
4- إمكانية مواصلة الدراسات العليا بالخارج بكل يسر وسهولة، وان تم الحصول على الاعتماد البرامجي فلن يحتاج الطالب لدراسة مواد تكميلية.
5- حماية المؤسسات التعليمية من أية ضغوط داخلية أو خارجية يمكن أن تضر بها.
6- تحديد أهداف التطوير الذاتي للبرامج الضعيفة، ورفع مستوى المعايير للمؤسسات التعليمية.
7- تغذية سوق العمل بأفضل الخريجين، بأن يجعل قدرة الطالب على التوظيف عالية، لأنه يزيد من ثقة أصحاب الأعمال في خريجي الجامعات المعتمدة، وأيضا يرقي المهن ويطورها.
8- مساعدة الجامعات في الحصول على التمويل الكافي والضروري من الحكومة ويضمن للطلاب جودة الجامعات أو البرامج التي يرغبون الالتحاق بها.
9- إن الاعتماد يعرف أبناء المجتمع ومؤسساته الرسمية بواقع المؤسسات التعليمية ومستواها العلمي؛ مما يطمئن الرأي العام على كفاءة وقدرة المؤسسات التعليمية.
10- التأكد من دقة المستوى العلمي لمؤسسات التعليم العالي، وذلك بتحقيق مستوى جيد من الأداء الأكاديمي المهني في البرامج المقدمة من قبل المؤسسة، وبالتالي قدرتها على تحقيق رسالتها.

وبصفة عامة فإن الاعتماد يهتم بتحقيق ضمان الحكم على المؤسسة والبرامج التعليمية في ضوء معايير محددة، ومنح الاعتراف بها، ثم المراجعة المستمرة وبشكل دوري ومنظم، حتى تضمن المؤسسة فعاليتها وكفاءتها بشكل دائم ومستمر؛ من أجل مساعدة المؤسسات لتحسين أدائها، كما يضمن للمجتمع جودة مخرجات نظمها التعليمية، فهي عملية تتضمن كلا من الفحص والاعتراف، وضمان الجودة (الدليمي والسامرائي، 2011:17).

رابعاً: مسوغات تطبيق الاعتماد في مؤسسات التعليم العالي

إن تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي على المؤسسة التعليمية يتم من اجل المسوغات الآتية (Redmond, 2003: 14):

1- ظهور الحاجة في المجتمع الجامعي إلى التكامل والانسجام بين مستوياته المختلفة (الإدارة الجامعية، أعضاء هيئة التدريس ، الطلبة ، أولياء الأمور).
2- غموض الأهداف لدى العاملين في الجامعات وفي مؤسسات التعليم العالي بشكل عام.
3- تدني مستوى خريجي التعليم العالي وضعف أدائهم في المراحل التعليمية نتيجة ضعف المحتوى العلمي المقدم إليهم.
4- التوصل إلى سبل تشخيص نقاط القوة والضعف في مجالات أداء المؤسسة الجامعية كافة، وفي جميع عناصرها لكي تتمكن من التطوير وتحسين مخرجاتها بما يضمن لها الحصول على شهادة الجودة والاعتماد.
5- حاجة الجامعات إلى مصداقية المستفيدين من خدماتها وتقييم إنتاجيتها وقدرتها على العطاء.
6- تطوير النظام الإداري والتنظيمي والمحاسبي لضمان زيادة إنتاجية العاملين فيها وتحقيق السمعة الجيدة والرضا لدى المستفيد.
7- تدني مستوى التعاون والتنسيق بين المجتمع المحلي والجامعات.

خامساً: المؤشرات الكمية للاعتماد الأكاديمي:

تتضمن المؤشرات أربعة محاور أساسية

المحور الأول: التدريس

لاشك أن عضو هيئة التدريس هو الأساس في نجاح العملية التعليمية، إذ يتوقف نجاح الكلية في تحقيق أهدافها على مقدار ما يبذله عضو هيئة التدريس من نشاط ومقدار ما يمتلكه من تمكن في مادة علمية واقتدار في إيصالها ورغبة في أعطائها (السامرائي،2007: 425)، لذا إن أهم ما يتعلق بهذا المجال ضرورة تنمية أعضاء هيئة التدريس بعد التأكد من اختيار الكفايات والكفاءات القادرة على التعامل والتواصل مع الطلبة في مرحلة التعليم الجامعي (الأغا، 2010: 10). أن أعضاء هيئة التدريس في الجامعة لهم الدور الحيوي والأساسي في تحقيق متطلبات الاعتماد في التعليم، من حيث حجم الهيئة التدريسية، وكفاياتهم المهنية، ومدى مساهمة المعلمين في خدمة المجتمع، واحترام المعلمين لطلابهم، وفهمه لخصائص طلابه النفسية والاجتماعية وشروط وكيفية تعليمهم وخطوات التدريس أهمية خاصة في نجاح العملية التعليمية الجامعية (Avenue, 2003: 143)، فضلاً عن ذلك لما يناط بهم من ادوار ومسؤوليات تمثل جوهر ولب التأهيل العلمي (Lewis, 1997: 238)، الذي يسهم حقاً في إثراء العملية التعليمية باعتبارهم عنصراً فعالاً في تحقيق التعليم الملائم وذلك، على ضوء ما يملكونه من مؤهلات علمية وفق الفلسفة التربوية التي تلبي سوق العمل (الفتلاوي، 2006: 61)، فتنمية المعلم الجامعية مهنياً تفيد في شحذ قدراته على اتخاذ القرار العلمي والمهني السليم مما يقلل من نسب الهدر التربوي (أبو عودة و أبو ملوح، 2004: 541).

المجال الثاني: الطلبة

يعد الطلبة هم بؤرة الاهتمام في التعليم الجامعي، وذلك لأن العملية التعليمية برمتها قد بنيت من أجلهم. ومن دواعي ذلك الاهتمام ما توصلت إليه النظريات في توجيههم نحو مستقبل يلبي حاجياتهم ورغباتهم، وذلك بما يواكب التطورات العصرية في انفتاح الطلبة على ضرورات حياتهم الحاضرة والمستقبلية (Rieley, 1997:192).

لذا تقع المسؤولية جسيمة على عاتق التدريسي فيما يتعلق بتحقيق وتكامل شخصية الطلبة بأبعادها العقلية والاجتماعية والانفعالية والجسمية، فضلاً عن تدريبهم على كيفية الوصول إلى المعلومات ذاتياً من أهم الأسس الحديثة لجعلهم محور ارتكاز التعليم الجامعي (الأغا، وآخرون، 2010:11)، وبذلك تضمن أن يكون هؤلاء الطلبة من صفوة الخرجين القادرين على الابتكار والخلق وتفهم وسائل العلم وأدواته (Rieley, 1997:192). كما أن التخفيف من أعدادهم في المحاضرات الدراسية، بحيث تصبح مناسبة للإفادة العلمية والعملية، يؤدي إلى جعل العملية التعليمية أكثر إجابية وفعالية (أبو عودة و أبو ملوح، 2004: 541).

المحور الثالث: المنهج الدراسي

تعد الموازنة بين الأصالة والمعاصرة في إعداد المناهج من حيث المستوى والمحتوى والطريقة والأسلوب من العوامل المرتبطة بجودة التعليم الجامعي، ويرتبط هذا الجزء من المعايير بالمدى الذي فيه للمناهج الدراسية أن تنمي قدرة الطالب على تحديد المشكلات وحلها (السامرائي،2007: 425)، لذا فأن شمول المناهج التعليمية وعمقها ومرونتها واستيعابها لمختلف التحديات العالمية والثورة المعرفية، ومدى تطويعها بما يتناسب مع المتغيرات العامة، وإسهامها في تكوين الشخصية المتكاملة (زيدان،2010: 133)، الأمر الذي من شأنه أن يجعل طرق تدريسها بعيدة تماماً عن التلقين ومثيرة لأفكار وعقول الطلاب من خلال الممارسات التطبيقية لتلك المناهج وطرق تدريسها (الطائي وآخرون، 2008: 279). لذلك لابد من عملية مراجعة مستمرة للمناهج الدراسية وذلك لضمان (الحداثة، الموائمة، التفكير التحليلي، التعليم الذاتي، إكساب المهارة) (أبو عودة و أبو ملوح، 2004: 539).

كما إن جودة المناهج و الإمكانيات من جودة عمليات تطويرها على اعتبار ان عملية تطوير المناهج عملية معقدة تنطوي على الكثير من صنع القرار في المستويات المختلفة فنية وإجرائية والعمليات الفرعية. وحتى تتحقق عملية التطوير أهدافها المرجوة فلا بد من إدارة هذه العملية على نحو ناجح، فتعمل على التخطيط لهذه العملية وما ينتج من عمليات جزئية وعلى متابعة تنفيذها والتنسيق بين عملياتها، وعلى تقويم النتائج المرحلية والنهائية (Harvey, 1993: 145).

المحور الرابع: المستلزمات المادية

المبنى التعليمي وتجهيزاته محور هام من محاور العملية التعليمية، حيث يتم فيه التفاعل بين مجموع عناصره، وجودة المباني وتجهيزاتها لها تأثير فعال على العملية التعليمية وجودتها، لكونها تشكل إحدى علاماتها البارزة (alsaad, 2011: 142). يُذكر أن المباني التعليمية بمرافقها المادية والمعنوية مثل القاعات، المختبرات، التهوية، الإضاءة، المقاعد، الصوت، وغيرها تؤثر على جودة التعليم ومخرجاته، إذ كلما تحسنت واكتملت قاعات التعليم كلما أثر ذلك إيجاباً على قدرات أعضاء هيئة التدريس والطلاب

(زيدان،2010: 133). لذا تقوم المؤسسة بالتخطيط لهذه التسهيلات بشكل يرتبط مع المتطلبات القانونية والبيئية للخدمات الطلابية والأكاديمية (الفتلاوي، 2006: 66).

سادساً: مقومات نجاح تطبيق الاعتماد في مؤسسات التعليم العالي

إن مقومات نجاح تطبيق الاعتماد تتضمن الركائز الآتية (مجيد والزيادات، 2008: 279) (الحاج وآخرون ، 2008: 18):

1. تعزيز ثقافة الاعتماد الأكاديمي بين العاملين في المؤسسة ويتحقق ذلك من خلال نشر الوعي المجتمعي بقيمة الاعتماد.
2. نشر ثقافات أخرى مساندة يلزم تأكيدها وإشاعتها بين مختلف العاملين بالمؤسسة منها: ثقافة التواصل المعرفي، ثقافة الثواب والعقاب، ثقافة الصدق مع الذات، ثقافة العمل المنتج والانجاز، ثقافة الجدارة والأهلية.
3. اعتماد معيار الكفاءة والخبرة والإخلاص فقط في اختيار قيادات العمل لضمان تحقيق جودة الأداء.
4. إشراك عمداء الكليات ورؤساء الأقسام والمراكز في اختيار العمليات المراد تحسينها.
5. وضع خطة تدريبية لتوعية العاملين في داخل المؤسسة على التقويم الذاتي والقدرة على مراجعة النفس والرغبة الجادة في ذلك.
6. إنشاء نظام للاعتماد الأكاديمي في المؤسسات التعليمية تضعه وتتبناه هيئات عالمية للاعتماد وضمان الجودة.

المبحث الرابع
الجانب العملي للبحث

سيتم في هذا المبحث عرض محاور الاعتماد الأكاديمي وتحليل الأوساط الحسابية والنسب المئوية والفجوة للمحاور وكذلك تأشير كيفية غلق أو تقليص الفجوة.

المحور الأول: محور التدريس

يحتل محور التدريس المرتبة الأولى ضمن متطلبات تطبيق الاعتماد الأكاديمي، إذ يجب أن تتوافر الرؤيا الواضحة للمعلومات والمعارف والمهارات المطلوب تحقيقها لإغضاء الملاك التدريس والفنيين ليكونوا قادرين على تقديمها للطلبة بالصورة التي تحقق فاعلية عملية التعليم والتعلم. ولغرض تحديد مقدار التوافق والاختلاف عن معايير الاعتماد نستعرض الجدول رقم (2) والخاص بمحور التدريس والمتضمن خمسة وعشرين أسئلة وكما يأتي:-

جدول (2)

قائمة فحص الخاصة بتطبيق وتوثيق محور الطلبة في الكلية وفقاً لمعايير الاعتماد الأكاديمي

	الفقرات محور التدريس / مدى المطابقة	6 مطبق كلياً موثق كلياً	5 مطبق كلياً موثق جزئياً	4 مطبق كلياً غير موثق	3 مطبق جزئياً موثق كلياً	2 مطبق جزئياً موثق جزئياً	1 مطبق جزئياً غير موثق	0 غير مطبق غير موثق
1	يشغل منصب عميد الكلية من يكون لقبه العلمي (أستاذ مساعد) كحد أدنى ويحمل شهادة الدكتوراه .. وان يكون اختصاصه متوافقاً مع التخصصات الموجودة في الكلية .	✓						
2	يكون فترة إشغال منصب عميد الكلية مدة سنتان قابلة للتجديد مرة واحدة .							
3	يشغل منصب رئيس القسم العلمي (أو الفرع) من يحمل أعلى لقب علمي وأعلى شهادة متوافقة مع اختصاص القسم العلمي .	✓			✓			
4	تكون فترة إشغال رئاسة القسم مدة سنتان قابلة للتجديد لمرة واحدة .	✓						
5	لا يجوز تكليف التدريسي بتدريس أكثر من مادتين خلال السنة الدراسية أو خلال الفصل الدراسي تبعاً لنظام التدريس (سنوي ، فصلي) .	✓						
6	يكلف التدريسي بإنجاز بحث واحد على الأقل خلال السنة الدراسية ، وان من مستلزمات الانجاز هو نشر أو قبول نشر البحث في مجلة علمية متخصصة محكمة ومعترف بها .				✓			
7	لا يجوز أن تزيد نسبة أعضاء هيئة التدريس من حملة شهادة الماجستير في كل قسم علمي أو فرع عن (20%) من مجموع أعضاء هيئة التدريس .				✓			
8	يكون العدد المطلوب من أعضاء الهيئة التدريسية في المنظمة التعليمية ضمن المعادلة .	✓						
9	يحق للمنظمة التعليمية تكليف محاضرين خارجيين عند الضرورة من ذوي							

	الخبرة والاختصاص والمتخرجين من جامعات معترف بها على أن لا تزيد نسبتهم عن (25 %) من مجموع التدريسيين .	✓					
10	هناك جداول معلنة في مكاتب أعضاء هيئة التدريس عن الساعات التدريسية والمختبرية والمكتبية.	✓					
11	تتضمن استمارات تقييم أعضاء الهيئة التدريسية فقرات بأوزان متباينة .	✓					
12	يتم تخصيص فني واحد على الأقل من حملة شهادة البكالوريوس لكل ورشة ومختبر ويشترط إدخال الفنيين في دورات متخصصة لتأهيلهم لإدارة الورش والمختبرات بنجاح .	✓					
13	يتم عقد لقاءات بين إدارة المنظمة التعليمية والتدريسيين بمعدل لقاءين سنوياً كحد أدنى في بداية ونهاية العام الدراسي لطرح كافة المشاكل والمعوقات والمقترحات بما يضمن زيادة فاعلية عملية التعليم والتعلم .	✓					
14	هناك نظام مطبق وموثق للعمل بموجب الصلاحيات والمسؤوليات الممنوحة ضمن الهيكل التنظيمي لكافة الأقسام العلمية والوحدات ... وهناك تخويل دقيق و واضح للصلاحيات يتم تطبيقه بدقة وشفافية وبموجب تعليمات موثقة.	✓					

محور التدريس	مقياس الإجابة						
	6	5	4	3	2	1	0
الفقرات محور التدريس / مدى المطابقة	مطبق كلياً موثق كلياً	مطبق كلياً موثق جزئياً	مطبق كلياً غير موثق	مطبق جزئياً موثق كلياً	مطبق جزئياً موثق جزئياً	مطبق جزئياً غير موثق	غير مطبق غير موثق
17	هناك جداول معلنة في مكاتب أعضاء هيئة التدريس عن الساعات التدريسية والمختبرية والمكتبية ✓						
18	تتضمن استمارات تقييم أعضاء الهيئة التدريسية فقرات بأوزان متباينة تشمل :- رأي الرئيس الأعلى ✓ رأي الرئيس المباشر ✓ وجهة نظر الطلبة ✓ وجهة نظر الزملاء ✓ الانجازات البحثية ✓ عمق المعرفة في مجال التخصص ✓ الخدمات المقدمة للمجتمع ✓ مدى الالتزام بالتكليفات ✓ مدى الالتزام أخلاقيات المهنة ✓						
19	تطبيق المنظمة التعليمية نظاماً موثوقاً لتحفيز التدريسيين ومكافأتهم مادياً ومعنوياً على الانجازات المتحققة خلال العام الدراسي ويعتبر صرف استحقاقات التدريسي المادية بمواعيد محددة شهرياً جزء مهم من النظام التحفيزي ✓ ✓ ✓ ✓						
20	يتم توفير بيئة داعمة مادياً ومعنوياً للتأليف والترجمة وانجاز البحوث العلمية بما يحفز التدريسيين على الانجاز بكفاءة ويسر. ✓						
21	يكون عدد الفنين من حملة شهادة البكالوريوس بمعدل فني واحد لكل 20 طالب						✓
22	يتم تخصيص فني واحد على الأقل لكل ورشة.						
23	يكون النصاب الأسبوعي للفني 18. ✓						
24	يشترط أن يكون فنيو المختبرات والورش قد تم تأهيلهم بدورات متخصصة لإدارة المختبرات والورش بنجاح.			✓			✓
25	يتم اشتراك التدريسيين ومسؤولي الوحدات في صياغة الخطط السنوية والإستراتيجية للمنظمة التعليمية.			✓			
	الأوزان	6	5	4	3	2	1	0
	التكرار	24	0	0	5	0	0	2
	النتيجة	144	0	0	15	0	0	0
	الوسط الحسابي المرجح	5.1						
	النسبة المئوية لمدى المطابقة	0.85						

استناداً إلى قائمة الفحص الخاصة بمتطلبات محور التدريس الموضحة في الجدول (2) فقد يشير الوسط الحسابي إلى أن الكلية عينة البحث قد حصلت على (5.1) من أصل (6) درجات في مستوى تطبيق

وتوثيق لأنشطة المحور الأول، وهذا يشير إلى تطبيق الكلية الكلي وتوثيقها الجزئي لمحور التدريس الخاص بمعايير الاعتماد الأكاديمي، وبنسبة تطبيق وتوثيق وصلت إلى (85%) من أجمال الفقرات الواجب تطبيقها وتوثيقها وبالتالي فأن حجم الفجوة هو (15%) وهذا يشير إلى أن الكلية ملتزمة بتنفيذ معظم أنشطة النظام في هذا المحور، ولغرض تقليص الفجوة المتحققة يتطلب من الكلية الاهتمام بتوافر ما يأتي :

أ. التأكيد على ضرورة أشغال رئيس القسم العلمي ممن يحمل أعلى لقب علمي وأعلى شهادة متوافقة مع اختصاص القسم العلمي.
ب. تأمين الحرية الأكاديمية والموارد والدعم المادي الضروري للباحثين لتشجيع وحث الملاك التدريسي لانجاز بحث واحد على الأقل.
ت. التوسع في برامج الدراسات العليا والبعثات خاصة التي تلبي الأولويات وتتلاءم مع المستجدات العلمية والتكنولوجية.
ث. تخصيص فنيين لكل مختبر بحيث يكون فني واحد لكل 20طالب لمتابعة الطلاب في المختبرات.
ج. تحديد نصاب لكل فني بما لا يتجاوز 18 ساعة في الأسبوع وما يزيد على ذلك تعتبر ساعات إضافية.
ح. تنظيم دورات متخصصة للفنيين والمشرفين على المختبرات في مجال إدارة المختبرات بنجاح.
خ. إشراك مسؤولي الشعب والوحدات في صياغة الخطط السنوية والإستراتيجية للكلية.

المحور الثاني: الطلبة

يعد الطالب هو محور العملية التعليمية في الكلية، وينعكس مستوى هذه العملية على توفير لهؤلاء الطلبة البيئة الملائمة لتحصيلهم العلمي وتزويدهم بالمعارف والقيم والمهارات الضرورية لأداء دورهم المستقبلي في المجتمع. وبهدف معرفة مدى التوافق مع متطلبات هذا المحور لذا فقد صممت (19) أسئلة في قائمة الفحص الخاصة بمحور الثاني انظر الجدول (3) التي توضح مقدار تطبيق محور الطلبة مع ما تتطلبه معايير الاعتماد.

جدول (3)
قائمة فحص الخاصة بتطبيق وتوثيق محور الطلبة في الكلية وفقاً لمعايير الاعتماد الأكاديمي

				مقياس الإجابة					
	الفقرات محور الطلبة / مدى المطابقة	6 مطبق كلياً موثق كلياً	5 مطبق كلياً موثق جزئياً	4 مطبق كلياً غير موثق	3 مطبق جزئياً موثق كلياً	2 مطبق جزئياً موثق جزئياً	1 مطبق جزئياً غير موثق	0 غير مطبق غير موثق
1	لا يزيد عدد الطلبة في القاعة التدريسية عن 40 طالب في التخصصات العلمية و50 طالب في التخصصات الإنسانية والتربوية والاجتماعية.				✓			
2	يكون الحد الأدنى من المساحة المخصصة لكل طالب في القاعة الدراسية 1.5م^2.	✓						
3	لا يزيد عدد الطلبة في المختبر عن 20 طالب .							
4	لا يزيد عدد الطلبة في الورشة عن 20 طالب.	✓						✓
5	يكون الحد الأدنى للمساحة المخصصة لكل طالب في المختبر أو الورشة 3م^2.				✓			
6	يتم توفير كتيب تعريفي للطلبة يتضمن معلومات دقيقة بشأن رؤية ورسالة وأهداف المنظمة التعليمية والأقسام العلمية والوحدات الساندة وأسماء القيادات الإدارية وأعضاء هيئة التدريس ونظام القبول والتسجيل والانتقال المطبقة فيها.	✓						
		مقياس الإجابة						
	الفقرات محور الطلبة / مدى المطابقة	6 مطبق كلياً موثق كلياً	5 مطبق كلياً موثق جزئياً	4 مطبق كلياً غير موثق	3 مطبق جزئياً موثق كلياً	2 مطبق جزئياً موثق جزئياً	1 مطبق جزئياً غير موثق	0 غير مطبق غير موثق
7	تتأكد المنظمة من كفاءة الخدمات المقدمة للطلبة في كافة الوحدات الخدمية والساندة.	✓						

8	تخصيص مرشد تربوي لكل 100 طالب ويراعى إشراك المرشدين التربويين بدورات متخصصة تؤهلهم للعمل في الإرشاد التربوي بشكل فعال.	✓						
9	يجب أن لا تتجاوز نسبة غياب الطالب في المواد الدراسية عن 10 % من مجموع الساعات السنوية(في النظام السنوي)والفصلية (في النظام الفصلي) في الظروف الاعتيادية ..... ولا تتجاوز نسبة 15% في الظروف القاهرة ..... ويعتبر الطالب غير مستوفي لتلك المادة أو المواد الدراسية إذا تجاوزت نسبة غياباته فيها15% مهما كانت الأسباب.	✓						
10	يتم عقد لقاءين سنوياً على الأقل لعميد المنظمة التعليمية مع عموم الطلبة أو منهم لتشخيص المعوقات الأكاديمية والخدمية والعمل على تجاوزها.	✓						
11	هناك صندوق خاص بشكاوى ومقترحات الطلبة يتم متابعة ما يطرح من خلاله من قبل لجنة مخصصة لهذا الغرض... وتضمن المنظمة التعليمية عدم مسائلة الطلبة الذين يقدمون شكاوى ومقترحات حقيقية وموضوعية.			✓				
12	هناك تعليمات موثقة ومعلنة للطلبة تحثهم على الالتزام بالنزاهة الأكاديمية وتحفزهم على الالتزام بالقيم والسلوكيات الايجابية التي تنسجم مع القيم السائدة في الوسط الجامعي.	✓						
13	هناك نظام موثق ومطبق خاص بالنشاطات العلمية يتضمن زيارات ميدانية وإجراء مناظرات علمية بين القسم او الفرع الواحد أو الأقسام و الفروع داخل المنظمة أو بين الأقسام والفروع المتناظرة في مختلف المنظمات التعليمية.	✓						
14	هناك برنامج موثق ومطبق للنشاطات الترفيهية والاجتماعية والرياضية السنوية للمنظمة التعليمية.	✓						
15	يتم تهيأة وحدات سكنية ملائمة للطلاب والطالبات تتوفر فيها كافة المستلزمات الضرورية للسكن المريح.	✓						
16	هناك نظام تحفيزي موثق ومطبق لمكافأة الطلبة المبدعين والمتفوقين مادياً ومعنوياً.	✓						
17	هناك نظام موثق ومطبق لمحاسبة الطلبة المسيئيين بما يضمن عدم الإساءة إلى العملية التربوية في المنظمة التعليمية.	✓						
18	تقوم المنظمة بالتواصل مع طلبتها بعد تخرجهم وانتقالهم إلى حقل العمل بما يعزز روح الانتماء لديهم فضلاً عن توفير معلومات راجعة تعزز فاعلية عملية التعليم والتعلم.			✓				
19	يتم إعادة النظر في زيادة أو تخفيض الطاقة الاستيعابية للمنظمة التعليمية بعد مرور سنتين على آخر تحديد للطاقة الاستيعابية شرط توافر مبررات الزيادة أو التخفيض.	✓						
	الأوزان	6	5	4	3	2	1	0
	التكرار	14	0	0	4	0	0	1
	النتيجة	84	0	0	12	0	0	0
	الوسط الحسابي المرجح	5.1						
	النسبة المئوية لمدى المطابقة	0.84						

استناداً إلى قائمة الفحص الخاصة بمتطلبات محور التدريس الموضحة في الجدول (3) فقد يشير الوسط الحسابي إلى أن الكلية عينة البحث قد حصلت على (5.1) من أصل (6) درجات في مستوى تطبيق وتوثيق لأنشطة المحور الثاني، وهذا يشير إلى تطبيق الكلية الكلي وتوثيقها الجزئي لمحور التدريس الخاص بمعايير الاعتماد الأكاديمي، وبنسبة تطبيق وتوثيق وصلت إلى (84%) من أجمال الفقرات الواجب تطبيقها وتوثيقها وبالتالي فأن حجم الفجوة هو (16%) وهذا يشير إلى أن الكلية ملتزمة بتنفيذ معظم أنشطة النظام في هذا المحور، ولغرض تقليص الفجوة المتحققة يتطلب من الكلية الاهتمام بتوافر ما يأتي :

أ. تحديد عدد الطلبة في جميع القاعات الدراسية بما لا يتجاوز 50 طالب.
ب. يجب أن لا يتجاوز عدد الطلاب عن 20 طالب في المختبرات.
ت. التوسع في توفير البنية التحتية لتخصيص مساحة مناسبة لكل طالب في المختبرات وورش العمل.

ث. إنشاء صندوق شكاوي ومقترحات الطلبة وإنشاء لجنة متخصصة لمتابعة ما طرح.
ج. متابعة الطلبة بعد التخرج خاصة في مواقع عملهم بهدف تقييم أدائهم ومعرفة جوانب القوة والضعف في خطط البرامج الدراسية.

المحور الثالث: المنهج الدراسي

يهدف هذا المحور لتقديم خريج بمواصفات علمية تؤهله للعمل بكفاءة عالية في سوق العمل، لذا يجب بناء وتطوير المناهج على أساس المهارات الأساسية التي ينبغي تدريب الطالب عليها. ويستند البناء العلمي السليم للمناهج والمقررات الدراسية إتباع مجموعة متطلبات وضعت (10) أسئلة لتقيم المنهج الدراسي في الكلية عينة البحث موضحة في الجدول (4) التالي:-

جدول (4)
قائمة فحص الخاصة بتطبيق وتوثيق محور المنهج الدراسي في الكلية وفقاً لمعايير الاعتماد

	الفقرات محور المنهج الدراسي / مدى المطابقة	6 مطبق كلياً موثق كلياً	5 مطبق كلياً موثق جزئياً	4 مطبق كلياً غير موثق	3 مطبق جزئياً موثق كلياً	2 مطبق جزئياً موثق جزئياً	1 مطبق جزئياً غير موثق	0 غير مطبق غير موثق
1	تهيئة حقيبة تعليمية لكل مادة دراسية ضمن المنهج.				✓			
2	تعزيز المنهج الدراسي بما يتناسب مع التطور الحاصل في حقل الاختصاص وإعطاء مرونة للتدريسي لتعزيز تلك المفردات وتحقيق إضافة معرفية تتناسب مع التطور الحاصل بما لا يتجاوز 10% للمادة الدراسية الواحدة.	✓						
3	تحقيق زيارات موثقة لعميد الكلية ورئيس القسم أو الفرع للتدريسي لاطمئنان على كفاءة وتوقيت وأسلوب إيصال مفردات المادة الدراسية للطلبة ... وتؤخذ تلك الزيارات بالاعتبار عند تقييم التدريسي.	✓						
4	توفير كافة المستلزمات الضرورية والوسائل التعليمية المناسبة داخل القاعات والورش والمختبرات بما يضمن فاعلية عملية التعليم والتعلم.	✓						
5	يتم إعادة النظر بالمناهج الدراسية كل (4-5) سنوات بما يضمن التحديث المطلوب ويعزز إدخال التغيرات التي تحقق التواصل مع حافات العلوم في حقل الاختصاص.	✓						
6	يتم أشراك حقل العمل والمنظمات المهنية ذات العلاقة في إعداد المفردات الدراسية بشكل يضمن استيفائها المعايير المطلوبة لضمان إجازة الخريج ومنحة الترخيص المهني بعد التخرج.							✓
7	إعلان المفردات العملية في الورش والمختبرات والالتزام بتحقيقها بالكفاءة والتوقيت المناسبين.				✓			
8	يراعى عند إعداد الأسئلة الامتحانيه استيفاءها النقاط التالية: تستوفي الجوانب الشكلية والموضوعية. تغطي جميع المفردات ضمن المنهج الدراسي وضوح أسلوب الإجابة عليها تأخذ بالاعتبار الفروق الفردية بين الطلبة.	✓						
9	يتم تصميم استمارة استبيان توزع على نخبة من الطلبة (الـ 10% الأوائل لكل مرحلة دراسية) تتضمن الحصول على بيانات تتعلق بـ :- أسلوب التدريس لكل مادة دراسية ومدى استيعاب المادة لتلك المواد المشاكل التي يواجهها الطلبة في المادة الدراسية. كفاءة أداء الفنيين في المختبرات و الورش. مدى توفي وملائمة المصادر المعتمدة والكتب الجامعية مع	✓						

	متطلبات المادة الدراسية والمشاكل التي تواجه الطلبة في هذا المجال. مدى ملائمة القاعة الدراسية والوسائل السمعية والبصرية الضرورية لانجاز عملية التهعليم والتعلم.							
10	يتم أتباع أسلوب دقيق ومحكم يضمن سرية ونزاهة ودقة تنفيذ الامتحانات في المنظمة التعليمية والتعامل بحزم مع كل ما يخل بهذه القاعدة.	✓						
	الأوزان	6	5	4	3	2	1	0
	التكرار	7	0	0	2	0	0	1
	النتيجة	42	0	0	6	0	0	0
	الوسط الحسابي المرجح	4.8						
	النسبة المئوية لمدى المطابقة	0.80						

استناداً إلى قائمة الفحص الخاصة بمتطلبات محور المنهج الدراسي الموضحة في الجدول (4) فقد يشير الوسط الحسابي إلى أن الكلية عينة البحث قد حصلت على (4.8) من أصل (6) درجات في مستوى تطبيق وتوثيق لأنشطة المحور الثالث، وهذا يشير إلى تطبيق الكلية الكلي وتوثيقها الجزئي لمحور التدريس الخاص بمعايير الاعتماد الأكاديمي، وبنسبة تطبيق وتوثيق وصلت إلى (80%) من أجمال الفقرات الواجب تطبيقها وتوثيقها وبالتالي فأن حجم الفجوة هو (20%) وهذا يشير إلى أن الكلية ملتزمة بتنفيذ معظم أنشطة النظام في هذا المحور، ولغرض تقليص الفجوة المتحققة يتطلب من الكلية الاهتمام بتوافر ما يأتي :

أ. رغم الاهتمام المتزايد بأهمية إعداد حقيبة تعليمية لكل مادة إلا أن ليس جميع التدريسيين قاموا بإعداد حقائب ضمن المناهج التعليمية.
ب. يجب أن تكون المناهج والمقررات الدراسية وسائط لتنمية مهارات أساسية والمعارف التكاملية التي تلبي احتياجات سوق العمل.
ت. يجب إعلان المفردات العلمية من قبل جميع التدريسيين وتوقيتات تنفيذها والالتزام بها.

المحور الرابع : لمستلزمات المادية

ترتكز أهمية هذا المحور في تمكين المنظمة التعليمية من تحقيق أهدافها وفقاً لرؤيتها ورسالتها ونقلها من الجانب النظري إلى جانب عملي ملموس ذي نتائج ونشاطات تمثل رد فعل لمدى كفاءة صياغتها. ولغرض تحديد مقدار التوافق والاختلاف عن معايير الاعتماد نستعرض الجدول رقم (5) والخاص بمحور التدريس والمتضمن خمسة وعشرين أسئلة وكما يأتي:-

جدول (5)

قائمة فحص الخاصة بتطبيق وتوثيق محور المستلزمات المادية في الكلية وفقاً لمعايير الاعتماد

	مدى المطابقة / الفقرات محور المستلزمات المادية	6 مطبق كلياً موثق كلياً	5 مطبق كلياً موثق جزئياً	4 مطبق كلياً غير موثق	3 مطبق جزئياً موثق كلياً	2 مطبق جزئياً موثق جزئياً	1 مطبق جزئياً غير موثق	0 غير مطبق غير موثق
1	تم صياغة رؤيا ورسالة وأهداف المنظمة التعليمية، وتكون واضحة وشاملة منشورة وتم المصادقة عليها من قبل مجلس إدارة الهيئة (هيئة التعليم التقني).	✓						
2	هناك توصيف دقيق موثق ومطبق لعمل المنسبين في الأقسام والوحدات الخدمية والساندة في المنظمة التعليمية .	✓						
3	يكون الحد الأدنى لمساحة القاعدة الدراسي 40 م^2.	✓						
4	يكون الحد الأدنى لمساحة المختبر 60 م^2.	✓						
5	يكون الحد الأدنى لمساحة الورشة 60 م^2 .	✓						
6	يكون عدد القاعات الدراسية في المنظمة التعليمية بحيث يستوعب 50% من مجموع الطلبة في ان واحد	✓						

7	يتم توفير مختبر حاسوب واحد لكل (500) طالب .	✓					
8	يكون عدد الحاسبات التي ينبغي توافرها في المختبرات بواقع حاسوب واحد لكل طالب داخل المختبر			✓			
9	يتم إنشاء قاعة للمحاضرات العامة بسعة (100) طالب مع كافة المستلزمات والوسائل التعليمية الضرورية	✓					
10	يتم تخصيص مشرف لقاعات التدريس ليقوم بالتأكد من صلاحية القاعات الدراسية وتوفر مستلزمات التدريس والنظافة والإضاءة والتهوية						✓
11	توفير خدمات الانترنيت وتكون متاحة للتدريسيين والطلبة مع ضرورة اعتماد إجراءات محددة تضمن مراعاة الجوانب الأخلاقية في الاستخدام .	✓					
12	الشروط التي ينبغي توفرها في المكتبة هي :- تكون مساحة المكتبة بمعدل (0.8) م^2 لكل طالب أي بمساحة (800) م^2 لكل (1000) طالب توفير عدد من المقاعد في المكتبة بحيث يستوعب (25%) من مجموع الطلبة وأعضاء هيئة التدريس في آن واحد حوسبة أنشطة المكتبة وفق احدث الأنظمة الحاسوبية المتاحة لهذا الغرض يكون عدد الموظفين في المكتبة بواقع موظف واحد لكل (300) طالب على لأقل نسبة المتخصصين منهم في علم المكتبات والمعلومات عن 50% من مجموع موظفي المكتبة توفير (10) عناوين مقابل مادة دراسية تدرس في المنظمة التعليمية توفير جهاز حاسوب للاستخدام مقابل كل (200) طالب. توفر المكتبة خمسة عنا وين من الدوريات الجارية بنوعيها الورقي والالكتروني لكل تخصص موجود داخل المنظمة .... من توفير هذه الدوريات لخمس سنوات سابقة تنظيم عمل المكتبة بسلسلة من الإجراءات الفنية والإدخال والفهرسة والتصنيف وإعداد الفهارس اللازمة وفق أحداث ماتطبقة المكتبات الجامعية من أنظمة وقواعد ومعايير دولية و- توصيف عمل جميع العاملين في المكتبة .	✓ ✓ ✓ ✓ ✓ ✓		✓				
13	الشروط التي ينبغي توفرها في وحدة التسجيل هي :- يخصص لها مساحة مقدارها (10) م^2 لكل(100) طالب. يخصص مسؤول الوحدة مع عدد موظفي التسجيل بمعدل موظف واحد لكل (500) طالب يتم حوسبة نشاطات وحدة التسجيل المتعلقة بالقبول والتسجيل والوثائق وتوفير أجهزة حاسوب لهذا الغرض يتم توصيف عمل جميع العاملين في وحدة التسجيل	✓ ✓ ✓					
14	الشروط التي ينبغي توفرها في الوحدات الساندة (العملية، الأداء الجامعي، الإدارية، المالية، التدقيق) تكون المساحة المخصصة لكل منتسب (7.5) م^2 ب- يتم تحديد الأنشطة بدقة لكل وحدة وفي ضوء ذلك توصيف عمل المنتسبين وحسب تلك الأنشطة ....ويتم تخصيص سجل خاص لتوصيف العمل في كل وحدة ساندة . ج -توفير جهازي حاسوب كحد ادني لكل وحدة ساندة مع اعتماد قاعدة بيانات وأنظمة جاهزة لجميع الأنشطة وفي جميع الوحدات الساندة .	✓ ✓ ✓					✓
15	إنشاء نادي طلابي يستوعب (80) طالب كحد ادني و(160) طالب كحد اعلي لكل (1000) طالب..... مع مراعاة						✓

	تخصيص (4) م2 لكل طالب .						
16	إنشاء مواقف للسيارات وفقاً لما يأتي :- موقف لسيارات المنتسبين بواقع موقف واحد لكل شخصين وبمساحة (12) م2 لكل موقف. موقف لسيارات الطلبة بواقع واحد لكل (10) طالب بمساحة (12) م2 لكل موقف.						✓ ✓
17	تكون مساحة الأراضي الخضراء للمنظمة التعليمية بما لايقل عن (25%) من أجمالي مساحة المنظمة.						✓
18	تعتمد المنظمة أسلوب عمل يؤكد على أن جميع المعلومات والبيانات الخاصة بالمنتسبين غير متاحة لغير ذوي العلاقة لضمان سرية وأمن كافة منتسبي المنظمة التعليمية.	✓					
	الأوزان	6	5	4	3	2	1	0
	التكرار	22	0	0	2	0	0	6
	النتيجة	132	0	0	6	0	0	0
	الوسط الحسابي المرجح	4.6						
	النسبة المئوية لمدى المطابقة	0.77						

استناداً إلى قائمة الفحص الخاصة بمتطلبات محور المستلزمات المادية الموضحة في الجدول (5) فقد يشير الوسط الحسابي إلى أن الكلية عينة البحث قد حصلت على (4.6) من أصل (6) درجات في مستوى تطبيق وتوثيق لأنشطة المحور الخامس، وهذا يشير إلى تطبيق الكلية الكلي وتوثيقها الجزئي لمحور التدريس الخاص بمعايير الاعتماد الأكاديمي، وبنسبة تطبيق وتوثيق وصلت إلى (77%) من أجمال الفقرات الواجب تطبيقها وتوثيقها وبالتالي فأن حجم الفجوة هو (23%) وهذا يشير إلى أن الكلية ملتزمة بتنفيذ معظم أنشطة النظام في هذا المحور، ولغرض تقليص الفجوة المتحققة يتطلب من الكلية الاهتمام بتوافر ما يأتي :

أ. تنظيم المختبرات لتكون بواقع حاسوب واحد لكل طالب داخل المختبر.
ب. تخصيص مشرف للقاعات الدراسية ليقوم بالتأكد من صلاحية القاعات الدراسية وتوافر مستلزمات التدريس والنظافة والإضاءة والتهوية.
ت. العمل على زيادة مساحة المكتبة بحيث يستوعب (25%) من مجموع الطلبة وأعضاء هيئة التدريس في آن واحد.
ث. إنشاء نادي طلابي يستوعب 320 طالب وبواقع 4م^2 لكل طالب.
ج. إنشاء موقف للسيارات المنتسبين والطلبة.

مما سبق يتضح يمكن تلخيص حجم الفجوة بين الواقع الفعلي ومتطلبات الاعتماد الأكاديمي من اجل العمل على تقليص أو إلغاء هذه الفجوة والارتقاء بمستوى الكلية التقنية الإدارية \ بغداد، وكما مبين في الجدول أدناه.

جدول (6)

ملخص نتائج قوائم الفحص التقويمية لمدى المطابقة مع معايير الاعتماد الأكاديمي في الكلية التقنية الإدارية \ بغداد

البنود المتطلبات الأساسية لتطبيق الاعتماد الأكاديمي		درجة التقويم لمدى المطابقة مع المعايير	
رقم البند	أسم البند	الوسط الحسابي المرجح	النسبة المئوية
1	التدريس	5.1	85%
2	الطلبة	5.1	84%
3	المنهج الدراسي	4.8	80%
4	المستلزمات المادية	4.6	77%
المجموع الكلي لنتائج التقويم		19.6	326
الحد الأعلى للمطابقة مع المعايير		6	%100
المجموع الإجمالي المفترض للمطابقة مع معايير الاعتماد الأكاديمي		24	400
مقدار الفجوة في تطبيق إجمالي المتطلبات		4.4	74
نسبة النتائج الفعلية الإجمالية إلى نتائج المفترضة		81.6	81.6

يتبين من النتائج الظاهرة في الجدول (6) مقدرا المطابقة مع معايير الاعتماد الأكاديمي، إذ تبين مجمل متطلبات البنود الرئيسية الموضحة في قوائم الفحص التقويمية لمتطلبات تطبيق الاعتماد الأكاديمي في عينة البحث المتمثلة بالكلية التقنية الإدارية \ بغداد، بعد أن سجلت نسبة مطابقة قدرها (81.6%)، مما يشير إلى مقدار فجوة عدم المطابقة بنسبة (18.4%)، ولغرض التوصل إلى المطابقة التامة ينبغي إلى الكلية تطبيق المعالجات المقترحة الموضحة من الباحث تفصيلاً لكل قائمة فضلاً عن ما سيتم ذكره في توصيات البحث.

المبحث الخامس
الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات

الاستنتاجات

من خلال الاستعراض السابق للدراسة في جانبيها النظري فقد تم التوصل إلى أهم الاستنتاجات منها:-

1. تُعد متطلبات الاعتماد الأكاديمي من الأمور المهمة للتعليم العالي، فمن خلال استخدام تلك المتطلبات يمكن العمل على تطوير أنظمة التعليم العالي، والتحسين المستمر للوصول الى أعلى مستويات الجودة.
2. من خلال مراجعة الدرسات السابقة التي توزعت بين التأطير النظري و التطبيق العملي فقد حاولت اغلب الدراسات تحليل واقع المؤسسات التعليمية التي درستها في معرفة مدى قربها أو بعدها من متطلبات مواصفات محددة، وبينت النتائج أن هناك منظمات عربية و أجنبية يمكن الإفادة من خبرتها لعمل نموذج عراقي للجودة والاعتماد يتوافق مع متطلبات البيئة الجامعية في العراق.
3. تحتاج عملية تقييم الأداء الجامعي إلى أدوات ومعايير خاصة يمكن اعتمادها لتحقيق جودة الخدمة الجامعية.
4. أظهرت النتائج الخاصة بالجانب العملي الآتي:-

أ- حقق محور التدريس نسبة مطابقة بلغت (0.85)، أي أن نسبة فجوة عدم المطابقة بلغت (15%) وذلك لعدة أسباب:-

1) هناك خلل في تكليف رئيس قسم المعلوماتية... حيث إن اختصاص رئيس القسم غير منسجم مع تخصص القسم... وهذا مخالف لنص الفقرة (3) من المحور الأول.
2) هناك خلل في تنفيذ خطة البحث العلمي... إذ يضح أن نسبة تنفيذ الخطة البحثية هي بحدود (66.7%) تم انجاز (64) بحث فقط من أصل (96) بحث كان من المفترض انجازها بواقع بحث واحد منجز لكل تدريسي... وهذا لا يتفق مع نص الفقرة (6) من المحور الأول.
3) هناك خلل يتعلق بنسبة أعضاء هيئة التدريس من حملة شهادة الماجستير في كل قسم علمي إذ تتجاوز نسبتهم عن (50%) لقسم الجودة والعمليات و (66%) لقسم المعلوماتية و (30%) لقسم المالية من مجموع أعضاء هيئة التدريس... وهذا لا يتفق مع نص الفقرة (7) من المحور الأول.
4) لا يوجد نصاب أسبوعي ثابت ومعين للكادر الفني... وهذا مخالف لنص الفقرة (23) من المحور الأول.
5) لا يتم اشتراك التدريسيين ومسؤولي الوحدات في صياغة الخطط السنوية والإستراتيجية للمنظمة التعليمية... وهذا لا يتفق مع نص الفقرة (25) من المحور الأول

ب- حقق محور الطلبة نسبة مطابقة بلغت (0.84)، أي أن نسبة فجوة عدم المطابقة بلغت (16%) وذلك لعدة أسباب:-

1) تبين أن هناك تجاوز في عدد الطلبة في القاعات الدراسية لجميع الأقسام (العمليات، المعلوماتية، المالية، الجودة) عن 50 طالب... وهذا لا يتفق مع نص الفقرة (1) من المحور الثاني.
2) تجاوز عدد الطلبة في المختبر عن (20) طالب إذ أن جميع الأقسام في الكلية يكون عدد الطلاب في الشعبة هو نفس عددهم في المختبر والتي تتجاوز ضعف هذا الرقم ...وهذا مخالف لشرط الفقرة الثانية من المحور الثاني.
3) لم يتوافر الحد الأدنى للمساحة المخصصة لكل طالب في المختبر 3م^2 في ضل العدد الكلي للصف الذي يكون أربعين طالب أو أكثر ومساحة المختبرات تتراوح ما بين (71م^2 – 32م^2)أي ما نسبته (60) سم للطالب... وهذا لا يتفق مع نص الفقرة (5) من المحور الثاني.
4) لا يوجد صندوق شكاوي ومقترحات للطلبة لمتابعة ما يطرح من خلاله... وهذا لا يتفق مع نص الفقرة (11) من المحور الثاني.

5) لا تقوم المنظمة بالتواصل مع طلبتها بشكل فاعل مع الخرجين بعد تخرجهم وانتقالهم إلى حقل العمل بما يعزز روح الانتماء لديهم فضلاً عن توافر معلومات راجعة تعزز فاعلية عملية التعليم والتعلم إذ يوجد مؤتمر طلابي ولكن يحتاج نظام معلومات محوسب وموثق لتعزيز هذا البعد... وهذا مخالف للفقرة (18) من المحور الثاني.

ت- حقق محور المناهج التدريسية نسبة المطابقة بلغت (0.80)، أي أن نسبة فجوة عدم المطابقة بلغت (20%) وذلك لعدة أسباب:-

1) عدم توافر حقائب تعليمية لكافة التدريسيين بشكل نظامي... إذ يتضح أن نسبة التنفيذ في الاقسام العلمية (العمليات، الجودة، المعلوماتية، والمالية) على التوالي هي بحدود (24%، 34%، 41%، 30%) إذ تم انجاز (78) حقيبة فقط من أصل (117) أي ما نسبته أجملاً (66%) حقيبة... وهذا لا ينسجم مع ما ورد في الفقرة (1) من المحور الثالث.
2) لا يتم أشراك حقل العمل والمنظمات المهنية ذات العلاقة في إعداد المفردات الدراسية بشكل يضمن استيفائها المعايير المطلوبة لضمان إجازة الخريج ومنحة الترخيص المهني بعد التخرج.. وهذا لا ينسجم مع نص الفقرة (6) من المحور الثالث.
3) لا يتم إعلان المفردات العلمية من قبل التدريسيين وأوقات التنفيذ ... وهذا غير مطابق لنص الفقرة (7) من المحور الثالث.
4) هناك نظام كفوء وسليم لاستلام وطبع وتوزيع الأسئلة الأمتحانية في الكلية... وهذا مطابق لنص الفقرة (10) من المحور الثالث.

ث- حقق محور المستلزمات المادية نسبة المطابقة بلغت (0.77)، أي أن نسبة فجوة عدم المطابقة بلغت (23%) وذلك لعدة أسباب:-

1) قيام الكلية بصياغة رؤيا ورسالة وقيم جوهرية وأهداف... وهذا مطابق لنص الفقرة (1) من المحور الرابع.
2) عدم توافر حاسوب واحد في المختبرات لكل طالب داخل المختبر ... وهذا لا ينسجم مع ماورد في الفقرة (8) من المحور الرابع.
3) ضرورة توافر مشرف على قاعات الدراسة لمتابعة صلاحية القاعة من حيث (توافر المستلزمات الدراسية، الإضاءة، التهوية، النظافة) أو إضافة هذا النشاط إلى مهام المرشد التربوي أو لمهام مقرريه القسم... وهذا لا ينسجم مع ما ورد في الفقرة (10) من المحور الرابع.
4) لا يتوافر العدد المطلوب من المقاعد في المكتبة بحيث يستوعب (25%) من مجموع الطلبة وأعضاء هيئة التدريس في آن واحد... وهذا لا ينسجم مع ما ورد في الفرع (ب) من الفقرة (12) للمحور الرابع.
5) لا تنسجم مساحة النادي طلابي مع معايير الاعتماد ضمن الحد الأدنى له ... وهذا لا ينسجم مع ما ورد في الفقرة (15) من المحور الرابع.
6) لا يتوافر مواقف للسيارت للمنتسبين وللطلبة ... وهذا لا ينسجم مع ما ورد في الفقرة (16) من المحور الرابع.

التوصيات:

في ضوء تحليل وتقويم الواقع الفعلي لمتطلبات الاعتماد الأكاديمي في الكلية المبحوثة وأهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها، فيما يلي مجموعة من التوصيات المقدمة للتحسين وغلق الفجوة مقارنة بالمعايير القياسية:

1- يجب على كافة القوى الممثلة للمؤسسة التعليمية فهم ما يحويه مصطلح الاعتماد الأكاديمي من (مفهوم، وأهمية وأبعاد في العملية التعليمية) حتى يتسنى لهم الاشتراك الفعلي في تحقيقها.
2- ضرورة التركيز على دراسة قوائم الفحص ودورها في تدقيق معايير الاعتماد الأكاديمي والتي تساعد على تحديد النواقص فيها والتي يجب استكمالها في الكلية عينة البحث.
3- ضرورة تقليص الفجوات التي تم تشخيصها ولابأس من البدء بالفجوات ذات القيم الكبيرة ومعالجتها مما يؤثر ايجابياً في الروح المعنوية للعاملين والإدارة وحثهم على معالجة الفجوات الأخرى .
4- إجراء تقويمات ذاتية بصورة دورية داخل الكلية مما يساعد على تعزيز نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف للارتقاء بمستوى التعليم والتعلم في الكلية وتنفيذاً لخطط وزارة التعليم العالي.
5- وضع البرامج والدورات التدريبية التي تساهم بشكل فعال في تعريف الهيئة التدريسية والطلبة بمحاور ومعايير الاعتماد الأكاديمي.
6- حث الهيئة التدريسية لإعداد البحوث من خلال توفير العنصر المالي واحترام الحرية الأكاديمية الكافية لإعداد البحوث.

7- أشراك المستويات الإدارية الوسطى والدنيا في صياغة الخطط الإستراتيجية السنوية للكلية.
8- من اجل الوفاء بمتطلبات محور الطلبة على الكلية الشروع بالتوسع العامودي لزيادة مساحة الكلية وبالتالي زيادة المساحة المخصصة للقاعات التدريسية والمختبرات.
9- ضرورة استحداث وحدة ضمن شعبة ضمان الجودة لمتابعة الطلبة بعد التخرج خاصة في مواقع عملهم بهدف تقويم أدائهم ومعرفة جوانب القوة والضعف في خطط البرامج التدريسية والمقررات الدراسية.
10-دراسة احتياجات ومتطلبات سوق العمل ومن ثم مراجعة البرامج والمناهج الدراسية وتحسينها وتطويرها وإعادة هيكلتها لتصبح أكثر اتساقاً بحاجة الطلاب واحتياجات المجتمع، ولتسهم في تنمية مهارات الطلاب وتنمية قدراتهم الإبداعية والابتكارين وتقوية ثقتهم بأنفسهم وإعدادهم للعمل المنتج.
11-حث ومتابعة الهيئة التدريسي على انجاز الحقائب التعليمية، وإعلان المفردات الدراسية ومواقيت تنفيذها من اجل ضمان حصول الطالب على المادة العلمية بالكامل، فضلاً عن التوجه إلى أبتعاث المحاضرين إلى خارج العراق للإفادة من الخبرات العلمية في التعليم الجامعي.
12-صب الاهتمام لتوافر جهاز حاسوب واحد لكل طلب أو وضع آلية لتقسيم الطلاب تحقق الهدف نفسه، فضلاً عن ضرورة توافر مشرف لمتابعة صلاحية القاعات الدراسية.

التوصيات المتعلقة بالدراسات المستقبلية:

في ضوء استنتاجات البحث الحالي وتوصياته يمكن تقديم عدد من المقترحات التي تقع ضمن مسيرة التواصل العلمي المستقبلي وكما يأتي:-

1- إعداد بحث لمدى توافر معايير الجودة الدولية لتطوير كليات إدارة الإعمال (AACSB).
2- قياس ادراكات الطلبة لمعايير الاعتماد الأكاديمي في الكلية المبحوثة والكليات والمعاهد الأخرى.
3- الاستفادة من قائمة فحص البحث ومؤشراته في الدراسات والبحوث اللاحقة في مجال تقييم مدى تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي في الكلية المبحوثة بين فترة وأخرى وكذلك يمكن الاستفادة منه في تقييم كليات أخرى.
4- إجراء دراسة مقارنة بين الكلية الحالية مع عدد من كليات ومعاهد أخرى في نفس القطاع.

المصادر

أولاً: المصادر العربية

1) الكتب:-

1- الخطيب، سمير كامل، (2010)، دليل تطبيق معايير الجودة في المنظمة التعليمية للحصول على شهادة الاعتماد، هيئة التعليم التقني.
2- زيدان سلمان، (2010)، إدارة الجودة الشاملة الفلسفة ومداخل العمل، الجزء الثاني، دار المناهل للنشر والتوزيع، عمان/ الأردن.
3- السامرائي، مهدي، (2007)،إدارة الجودة الشاملة في القطاعين الإنتاجي والخدمي، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان/ الأردن.
4- الطائي، يوسف حجيم و العبادي، محمد فوزي و العبادي، هاشم فوزي،(2007)، إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان/ الأردن.
5- مجيد، سوسن شاكر و الزيادات، محمد عواد، (2007)، الجودة والاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان/ الأردن.

2) الرسائل والأطاريح الجامعية:-

1- الفتلاوي، ماجد جبار غزاي، (2006)، أثر تطبيق إدارة الجودة الشاملة في العملية التعليمية-دراسة حالة في كلية التربية، رسالة ماجستير في علوم إدارة الأعمال، جامعة الكوفة، العراق.
2- حافظ، عبدالناصر علك، (2011)، تصميم نظام لضمان الجودة والاعتماد في التعليم العالي: دراسة حالة في ديوان وزارة التعليم العالي والبحث العلمي "مع برنامج مقترح، اطروحة دكتوراه فلسفة علوم في الإدارة العامة، كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة بغداد، العراق.

3) المؤتمرات:

1- أبو عودة، فوزي حرب و أبو ملوح، محمد، (2004)، مؤشرات الجودة في التعليم الجامعي، المؤتمر التربوي الأول، فلسطين.
2- الدليمي، جمال داود و السامرائي، عمار عصام، (2011)، التحديات التي تواجه متطلبات الاعتماد الاكاديمي وضمان جودة التعليم في الجامعات الخاصة، المؤتمر العربي الدولي لجودة التعليم، البحرين.

3- الهلالي، الهلالي الشربيني و السيد، أحمد البهي، (2009)، معايير الاعتماد الاكاديمي في المؤسسات التعليم العالي النوعي دراسة للمتوقع والمأمول بكلية التربية النوعية بالمنصور، المؤتمر الدولي الاول –العربي الرابع، مصر.

4) شبكة المعلومات العالمية (Internet):-

1-الأغا، وفيق حلمي و الأغا، أيهاب وفيق، (2010)، استراتيجيات مقترحة لمعايير ضمان جودة الأداء الجامعي، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم إدارة الأعمال، جامعة الأزهر-بغزة.
www.cc.uobaghdad.edu.iq/.../Quality/ ...

2-الثقفي، احمد بن سالم علي، (2009)، مدى مناسبة وتوافر بعض معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في أقسام الرياضيات بكليات العلوم في الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلاب، رسالة دكتوراة في المناهج وطرق التدريس، جامعة أم القرى، كلية التربية.
http://www.pdffactory.com/

3-الحاج، فيصل عبد الله ومجيد، سوسن شاكر و جريسات، الياس سلمان، (2008)، دليل ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي للجامعات العربية، الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية مجلي ضمان الجودة والاعتماد، عمان. www.aaru.edu.jo/aaru/mjles/qoqc.htm

ثانياً: المراجع الأجنبية

1) الكتب

1- Lewis, R.G. (2009), Why Quality Improvement in Higher Education, 3ed ed prentice – hall international, New Jersey.
2- Harvey, (2003), Total Quality Management Hand Book, Mcgraw Hill, New York.
3- Rilay, James, F. (1997), Just Exactly What is Total Quality, Anker Publishing, New York.

4- البحوث والرسائل والأطاريح الجامعية:-

1- Middle State Association of Colleges And Schools (1994), Characteristics Of Excellence In Higher Education: Standards For Accreditation, Commission On Higher Educaion.

5- شبكة المعلومات العالمية (Internet):-

1- Accreditation standards and guidelines for the professional program in pharmacy leading to the doctor of pharmacy degree (2006), Accreditation council for pharmacy education, Chicago, Illinois. www.acpe-accredit.org/.../ACPE_Revised_PharmD_...
2- CHEA N.E. (2003), Accreditation Handbook, Northwest Commission On Colleges And Universities, First Edition, Redmond. www.hrdiscussion.com/ .../1/.../Arabic _version_ISO_9001-2008.pdf.
3- (CHEA) The Council for Higher Education Accreditation (2002), the fundamentals of Accreditation: what do you need to know. www.chea.org/pdf/fund_ accred_20ques_02.pdf
4- Georgia (2010), The Principles Of Accreditation: Foundations For Quality Enhancement, Southern Association of Colleges and Schools Commission on Colleges, Fourth Edition. www.sacscoc.org/pdf/2012PrinciplesOf Acreditation.pdf.
5- Hodge, Toni (2010), Accreditation Of Business Schools: An Explanatory Multiple-Case Study Of Their Motivations, Degree of Master of Commerce in Management , University of Canterbury, New Zealand. ir.canterbury.ac.nz/ bitstream/10092/3755/1/Thesis_fulltext.pdf.
6- National Quality Assurance and Accreditation Committee in Collaboration with British Consultants in Higher Education(2004), the

quality Assurance and Accreditation Handbook For Higher Education In Egypt, Print Right Adv. www.heep2.edu.eg/.../Egyptian%20NQAAC%20Ha...

7- Nauta Primiano Di, Pirjo-Liisa Omar, and Angelika Schade (2004), Accreditation Models in Higher Education Experiences and Perspectives, European Network for Quality Assurance in Higher Education, Printed by Multiprint, Helsinki,. www.enqa.eu/files/ENQAmodels.pdf.

8- Redmond, WA. (2003), Accreditation Handbook, Northwest Commission on Colleges and Universities, New Jersey. www.nwccu.org

9- Vroege H.J.F.D. (2006), Improving the effectiveness of accreditation: A practical research at the RvA, Master Thesis in Management of Innovation, Erasmus University, Dutch. www.rva.nl/uli/?uli=AMGATE_10218_1_TIC

1- شبكة المعلومات العالمية (المكتبة الافتراضية IVSL):-

1- Ameen, Hanar Ibrahim, (2012), The Institutional and academy accreditation and their standards, Research and Islamic Studies magazine, Issue: 28 Pages: 281-333. http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=54074

2- Mhamed, saad mosa ,(2012), Calendar of total quality management system to serve the educational field study in the Faculty of Management and Economics / University of Waist, Kut Journal For Economics Administrative Sciences, Issue: 6 Pages: 160-191. http://www.iasj.net/iasj? func=fulltext&aId=42059

3- Al Saad, Saad Najim, (2012), ABET and QAA based Framework proposal for Higher Education in Iraq, Al-Mustansiriyah Journal of Science, Volume: 23 Issue: 5 Pages: 139-150. http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId= 71837

……..
……..
……